

FWD

آفاق دول مجلس التعاون
الخليجي الاقتصادية لعام
2024

قائمة المحتويات

03.....	العالم في 2024: على أعتاب عام جديد من التحول والمرونة
06.....	مجلس التعاون الخليجي في 2024
06.....	مجلس التعاون الخليجي في عام 2024: لا خيار سوى النجاح والصعود للقمة
09.....	المنافسة والتعاون والتنويع الاقتصادي
10.....	التجارة العالمية: الثروة الجديدة في المنطقة
11	تسريع الحركة التجارية وتوسيع المحافظ الاستثمارية
12.....	دفع عجلة التقدم التكنولوجي
13.....	دول مجلس التعاون الخليجي: ريادة الاستدامة على الساحة العالمية
14.....	حاجة الشركات إلى سياسة خارجية - عناصر المفاجأة التي يحملها العام 2024 معه
14.....	الاضطرابات الجيوسياسية وأثرها على تعطيل الأعمال والتجارة
15.....	استحداث لوائح تنظيمية تختص بالذكاء الاصطناعي
15.....	الإمارات والسعودية: مركزي النفوذ الاقتصادي في منطقة الخليج لعام 2024
16.....	العلاقات مع الهند: ورقة رابحة
16.....	عام ازدهار الاستدامة
17.....	في عام 2024 - أهمية التفكير في خمس خطوات للمستقبل

العالم في 2024: على أعتاب عام جديد من التحول والمرونة

فيما ستعافى الظروف المالية بنسبة (70%) خلال العام المقبل.

وعلى الرغم من تراجع التوقعات التي تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع المناطق، إلا أن تقديرات النمو الإقليمية تتباين إلى حد كبير بين الدول، مع غياب التوجهات بتحقيق أي منها لمعدلات نمو كبيرة خلال عام 2024.

وكما جرت العادة، تباينت التوقعات بشكل كبير بين المناطق، فالتوقعات بشأن منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ لا تزال إيجابية ولم تتغير بشكل كبير مقارنةً بالدراسة الأخيرة، حيث رجح غالبية الخبراء (بنسبة 93% و86% لكل من المنطقتين على التوالي) أن تسجل نموًا متوسطًا على الأقل خلال عام 2024. وتُستثنى الصين من هذه الدول، حيث تتوقع غالبية أقل من الخبراء (69%) أن يشهد اقتصادها نموًا معتدلًا نتيجة لعوامل عدّة تشمل ضعف المستهلك، وانخفاض الإنتاج الصناعي، ومخاوف السوق العقاري، والتي تؤثر جميعها على فرص تحقيق انتعاش ملموس.



مع دخول عام 2024، يمر مشهد الاقتصاد والأعمال العالمي بفنطف مفصلي حددت معالمه نتيجة التقاء السياسات النقدية الناشئة، والتقدم التكنولوجي، والتغير الكبير في الديناميكيات الجيوسياسية مع بعضها. ومن المُرجح أن يخلق المشهد السياسي العالمي، الحافل بالاستحقاقات الانتخابية والتوترات الجيوسياسية، حالة من الضغوط السياسي مما ينعكس بدوره على الاتفاق الاقتصادي. وعلى الجانب الاقتصادي، تشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم تميل إلى المزيد من الاعتدال، إذ تشير توقعات الخبراء إلى تراجع مؤشر أسعار المستهلك العالمي إلى 4.7% محققًا بذلك انخفاضًا عن السنوات السابقة، ويُعد هذا التوجّه مؤشرًا على الاستقرار التدريجي في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن تقوم البنوك المركزية بما فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بتخفيض أسعار الفائدة استجابةً لتباطؤ معدلات التضخم، إلى جانب تسجيل قيمة الدولار الأمريكي لانخفاض بالتوازي مع ارتفاع قيمة الين الياباني.

وفي ضوء هذه العوامل المتغيرة، فمن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نسبة 2.3%. وفي حين أنه من المرجح أن تشهد دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية معدلات نمو تقل عن إمكاناتها، فمن المتوقع أن تحقق دول آسيا وعلى رأسها الصين، انتعاشًا اقتصاديًا بطيئًا لكن بوتيرة مستقرة¹.

وقد أشارت آخر التوقعات الصادرة عن كبار الاقتصاديين في دافوس (خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد في يناير 2024) أن الاتفاق الاقتصادية العالمية لا تزال ضعيفة ومحفوفة بحالة عدم اليقين خاصةً مع استمرار تأثير الاقتصاد العالمي بالظروف المالية الصعبة، والخلافات الجيوسياسية، والتطور السريع في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وتوقع أكثر من نصف الخبراء الاقتصاديين (56% منهم) أن يشهد الاقتصاد العالمي تراجعًا هذا العام، في حين رجّح (43% منهم) أن يستقر أو يتحسن، كما يعتقد معظمهم أن أسواق العملة ستشهد تحسنًا بنسبة (77%)

¹ أهم 10 توقعات اقتصادية لعام 2024، وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال" لابتحاث الأسواق، 18 ديسمبر 2023. أهم عشر توجهات في عالم الأعمال لعام 2024، وتنبؤات لخمس عشرة قطاعًا، "ذي إيكونوميست"، 13 نوفمبر 2023.

ومع دخولنا عام 2024، سلّطت نتائج تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في شهر يناير الضوء على أبرز المخاطر التي من المتوقع أن يواجهها العالم خلال العامين المقبلين، والتي من المحتمل أن تتفاقم خلال العقد القادم. ويشير التقرير إلى أربعة قوى هيكلية ستحدد مظاهر المخاطر العالمية وسبل إدارتها على مدى العقد المقبل، كما ستكون بمثابة تحولات طويلة الأمد تؤثر على ترتيب العناصر الأربعة المنظمة للمشهد العالمي وعلى طبيعة العلاقة بينها، وهي تشمل:

المسارات التطورية للتكنولوجيات الرائدة (التسارع التكنولوجي).



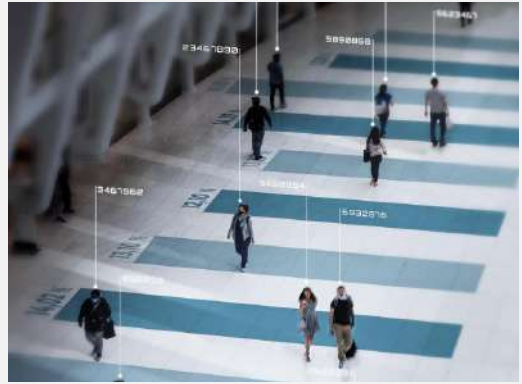
التطور المادي في تمركز القوة
الجيوسياسية ومصادرها (التحولات
الجيوستراتيجية).



مسار الاحترار العالمي وتبعاته على الأنظمة الأرضية (التغير المناخي).



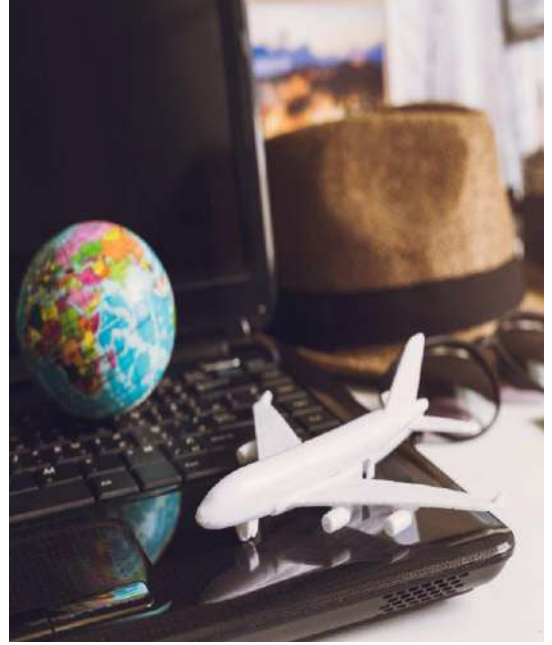
التغيرات في حجم ونمو وبنية المجتمعات
في جميع مناطق العالم (التشعب
الديموغرافي).



ستشكّل هذه التوجّهات الكبرى للاقتصاد العالمي في عام 2024، حيث ستتزامن مع تطور عددٍ من أهم قطاعات الأعمال الرئيسية، وفي مقدمتها قطاع الطاقة المتجددة. وفي ظل الجهود المبذولة لمكافحة التغير المناخي، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة المتجددة، غير أن هذا لن يكون سببًا لانخفاض استهلاك الوقود الأحفوري.

وبصفة عامة، تتقدم الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بوتيرة متسارعة إلى الصدارة، ومن المحتمل أن يفوق استخدامها الفحم الذي يصنّف بأنه المصدر الأساسي لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم، ويعودّ هذا التغيّر إلى سياسات الطاقة العالمية التي تدعم هذا التوجّه الجديد.

ويُعد قطاع تقنية المعلومات أحد القطاعات الأخرى التي ستشهد زيادة ملحوظة في معدلات الإنفاق، وتحديثًا تقنيًا للأمن السيبراني إلى جانب الذكاء الاصطناعي الذي لا يحقّق إيرادات عالية. ورغم التركيز الكبير على الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، فمن المهم تسليط الضوء أيضًا على أهمية الحوسبة الكمية وما يرتبط بها من تطورات استثنائية في خضم تقدمها السريع نحو البدء باستخدامها في التطبيق العملي، وذلك على الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال تقف عائقًا أمام تمكين الاستفادة من كامل إمكاناتها.



ومع استمرار التعافي العالمي من جائحة كوفيد-19، فمن المنتظر أن تحقق السياحة الدولية أيضًا مستويات قياسية من الإيرادات. وبالمقابل، فإن ارتفاع أعداد كبار السن وفي صفوف سكان العالم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق على قطاعات الرعاية الصحية والاقتصاد الفضي بشكل عام، وسيشكل هذا التحول الديموغرافي نسبةً كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وعلى العموم، من المنتظر أن يتّسم عام 2024 بالتحولات الجذرية والمرونة المقترنة بالقدرة على مواجهة الأزمات والتكيّف معها، إذ ستواصل البيئات الاقتصادية وبيئات الأعمال نموها بفضل التحولات في السياسات، والتقدم التكنولوجي، والتغير في سلوكيات المستهلكين.

وستمثل الزيادة الكبيرة في مبيعات السيارات الكهربائية التي تحظى بدعم السياسات الحكومية، أحد التوجّهات السائدة في قطاع السيارات، كما سيشهد قطاع الطاقة الشمسية انتماءً مع بدء استخدام خلايا شمسية عالية الكفاءة مصنوعة من مادة البيروفسكايت.



مجلس التعاون الخليجي في 2024

لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورًا بارزًا في الشؤون العالمية التي شهدتها العام 2023، وقد نمت اقتصاداتها بشكل كبير محققةً 2.3 تريليون دولار، أي بمعدل زيادة يقدر بحوالي 12 ضعفًا خلال أربعة عقود.



وعلاوةً على ذلك، يجب ألا تخفي البيئة الاقتصادية المواتية مواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات بعض دول مجلس التعاون مثل البحرين وسلطنة عمان والتي ترتبط بمعدلات الدين العام الكبيرة فيها، ومواطن الضعف في المالية العامة الملزمة لها، بالإضافة إلى قلة مواردها الطبيعية مقارنةً بنظيراتها الإقليمية.³ ووفقًا للأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تصدر البحرين قائمة الدول بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي سجلتها، حيث وصل معدلها إلى 125% في عام 2023، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 128% خلال عام 2024، مع نقطة تعادل مالي في سعر النفط تُقدّر بحوالي 125 دولار للبرميل لهذا العام.⁴ وبينما تبدو ديناميكيات الدين في سلطنة عمان أكثر توازنًا، إلا أنها تعاني أيضًا من نقاط الضعف الهيكلية والمالية، لا سيما بسبب محدودية الموارد الطبيعية. وخلال دراسة ميزانيتها لعام 2024، توقعت عمان رصد عجز بقيمة 1.7 مليار دولار.

واليوم، برزت دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها جسرًا هامًا في شبكات سلسلة التوريد الدولية، وفي الوقت الذي تركز فيه هذه الدول على التحولات الاستراتيجية الرئيسية والتي تشمل خفض إنتاج النفط من خلال تبني منهجية رشيدة، ومواصلة تقدّمها في طريق الابتكار التكنولوجي، والريادة في جهود الاستدامة العالمية ولا سيما بعد استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في الإمارات العربية المتحدة.

وهذه الدول التي لطالما ارتبط سبب شهرتها الرئيسي باحتياطياتها النفطية، تعمل اليوم جاهدة على إعادة تعريف هويتها الاقتصادية التي بدأت تتجلى بعد أن أصبحت تعتبر ممرًا حيويًا يحظى باهتمام عالمي للنقل والخدمات اللوجستية.

مجلس التعاون الخليجي في عام 2024: لا خيار سوى النجاح والصعود للقمة

من المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو اقتصادي أعلى خلال عام 2024، غير أن وتيرة المعدلات هذه تعتبر أبطأ وأكثر اضطرابًا، كما أنها تتباين بشكل كبير بين الدول الست الأعضاء. ومن المرجح كذلك أن يتصاعد زخم النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين المقبلين مع مسارعة هذه الدول ومواصلة مساعيها الرامية إلى الاضطلاع بأنشطة التنويع الاقتصادي.

وعموماً، من المتوقع أن ينمو اقتصاد المنطقة بنسبة 3.6% و3.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي، إنما بنسب متفاوتة بين الدول الست الأعضاء.² تمثل ديناميكيات التعاون والمنافسة الدقيقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تحت الخطى نحو التنويع الاقتصادي، نموذجًا يحتذى به لتحقيق تطورات البلدان الفردية في إطار الوحدة الإقليمية.

² الإمارات تسجل أعلى معدل من الأنشطة غير النفطية في أربع سنوات. "ذا ناشونال نيوز"، 2023.
³ مجلس التعاون الخليجي: ثابت في وجه الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة، "مجموعة كوفاس"، 2023.
⁴ البحرين تعزز تنوعها الاقتصادي من خلال السياحة والتقنيات المالية، "مجموعة أكسفورد للأعمال"

ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع البسيط في أسعار النفط بسبب حالة عدم اليقين التي تشوب جوانب الإمداد لن يساهم غالبًا في تحقيق أية فوائد ملموسة لصالح دول مجلس التعاون.⁵ والأمر ذاته ينطبق على انخفاض حدة التوترات في بعض المناطق وبالتالي هبوط أسعار النفط، مما سيدفع إلى زيادة التحوط المالي. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل سعر النفط 82 دولارًا للبرميل الواحد في 2024 في الوقت الذي يتوقع فيه محلولو "سيني جروب" أن يسجل سعر البرميل 75 دولارًا أمريكيًا. في حين يُذكر أن موازنة سلطنة عُمان وقطر للعام 2024 قُدّرت متوسط سعر مرجعي لبرميل النفط عند 65 دولار و60 دولار للبرميل على التوالي لكل منهما. وتعكس استراتيجيات الميزانية هذه، والتي تنطوي على تعديل فرضيات أسعار النفط، استجابة الدول للطبيعة الديناميكية والمتقلبة لسوق الطاقة العالمية.⁶

وتشير هذه الأرقام أن النشاط الاقتصادي غير النفطي قد أصبح المحرك الرئيسي للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 والسنوات التي تليه، مدعومًا بالتوسع المعتدل في الاستثمار، في حين من المتوقع أن يظل الاستهلاك الخاص منخفضًا مقارنة بما كان عليه قبل الجائحة.

ولا يزال سعر برميل النفط يعدّ إلى اليوم أحد العوامل المحددة الرئيسية في معادلة النمو الإقليمي لدول مجلس التعاون، وفي هذا الصدد، لا زالت الصورة غير واضحة بشأن اقتصادات هذه الدول بعد عدة أشهر من التفاوض الذي ساد مشهد الطلب العالمي على النفط. ففي التونة الأخيرة، بدأت الأسعار ترتفع بشكل طفيف بعد إعلان تحالف أوبك+ عن استمراره في خفض إنتاجه، في الوقت الذي ازداد فيه إنتاج الدول من خارج أوبك في عام 2023، ومن المتوقع أن يواصل الزيادة خلال عام 2024. وأياً كان الاتجاه الذي تسير فيه أسعار النفط، فإن نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي سيكون مرهوناً بها، إذ لا تزال العلاقة بين سعر النفط ومستوى النشاط الاقتصادي المدفوع بالإنفاق الحكومي تمثل واقعًا ملموسًا في جميع دول المجلس (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة).

وبصورة عامة، يتضح أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (باعتبارها كيانًا واحدًا) سيكون أعلى في عام 2024 مقارنة بالعام 2023، غير أن معدل التحسن لا يزال غير واضح حتى الآن.



انخفضت إيرادات الصادرات النفطية السعودية في شهر أكتوبر بمقدار 4.9 مليار دولار سنويًا، إذ بلغت 21.93 مليار دولار في شهر أكتوبر من عام 2023 مقارنةً بـ 26.84 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2022.

⁵ المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
⁶ قطر تخفض افتراضات أسعار النفط في موازنة 2024 إلى 60 دولار للبرميل - "روترز"، 2023.6

واختتم مؤشر سوق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي العام بزيادة بنسبة 3.7%، على الرغم من تباين الأداء بين الدول الستة. ومن الجدير بالذكر أن سوق الأسهم السعودية "تداول" الذي يحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 14.2%، في حين شهد سوق دبي المالي زيادة بنسبة 21.7%. وبالنسبة للمؤشر العالمي، حققت الاستثمارات في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 عائدات بنسبة 24% في عام 2023، في حين أظهرت الأسواق الإقليمية الأخرى نتائج متباينة؛ إذ حقق سوق الأسهم القطري نمواً بنسبة 1.4% وسوق البحرين بنسبة 4%، في حين شهدت أسواق عمان والكويت تراجعاً بنسبة 7.1% و6.5% على التوالي، ومن المرجح أن يظل النمو في أسواق الأسهم الخليجية قوياً ومتباين الأداء مع دخول عام 2024.⁸

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط، فمن المستبعد أن يكون النمو غير النفطي كافياً لتعويض انخفاض في النمو النفطي على المدى القصير، حيث لا تزال الفجوات الإنتاجية في القطاعات غير النفطية تمثل تحديات أمام توفير فرص العمل وتحقيق الإدماج.

وفي حين تشير التقديرات إلى أن المنطقة ستشهد نمواً بنسبة 3.6% في عام 2024، فمن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد النفطي بنسبة 3.9%، ما لم تتسبب الأحداث الجيوسياسية في الشرق الأوسط في حدوث تقلبات بأسعار النفط.

ومن المنتظر أن يحقق الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 4.5% في عام 2023 بفضل جهود التنويع التي تبذلها الدولة، في حين يتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي غير النفطي في المملكة العربية السعودية بنسبة 4.3% بفضل مساهمة العديد من القطاعات من بينها التجارة والضيافة والتصنيع والبناء وغيرها في تحقيق هذه النسبة. كما قد تساهم جهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها دول البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان في دفع عجلة النمو وإنما بوتيرة أبطأ من الإمارات والسعودية. وبالنسبة للقطاع غير النفطي في الكويت، تشير التوقعات إلى احتمالية نموه بنسبة 5.2% مدعوماً بالاستهلاك الخاص والسياسة المالية التيسيرية.⁹

وبالنظر إلى السنوات السابقة، نجد بأن أداء سوق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي يدل بوضوح على نجاح مبادرات التنويع الاستراتيجي في المنطقة بشكل عام، ويكون ذلك ملحوظاً بشكل خاص من خلال الزيادة الكبيرة في أنشطة الاكتتاب العام التي ساهمت في إظهار منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لأداء متميز على نطاق عالمي. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 العديد من عمليات الاكتتاب العام التي بلغت 29 عملية، محققة عائدات إجمالية وصلت 5.8 مليار دولار. والجدير بالذكر أن جميع هذه العمليات حدثت في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. في الواقع، شكلت دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 45% من إجمالي حجم الاكتتاب العام في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في عام 2023، مقارنةً بنسبة 51% في عام 2022.⁷



وفي عام 2023، اختتمت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي عامها باتجاه صاعد، مما عكس انتعاشاً قوياً في الاقتصادات الإقليمية.

⁷ طفرة الاكتتابات العامة الأولية في الشرق الأوسط تمتد حتى عام 2024، "بloomberg"، 2023.
⁸ أداء سوق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2023، "كامكو إنفست"، 2023.
⁹ جهود التنويع الاقتصادي توثي تمارها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ولكن تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات، البنك الدولي، 2023.

المنافسة والتعاون والترويج الاقتصادي

وتحظى المملكة العربية السعودية باهتمام كبير بفضل جهودها الحثيثة في هذا الصدد، فقد استحوذت المملكة للمرة الأولى في عام 2023 على استثمارات ضخمة في رأس المال المخاطر، متفوقة بذلك على دولة الإمارات التي تعتبر منافستها الرئيسية في منطقة الخليج، ويعود الفضل بذلك إلى تركيزها على تعزيز صناديق الاستثمار المدعومة من الحكومة لمستوى الإنفاق في هذا القطاع.

وبحسب ما جاء في وكالة أنباء بلومبرغ، جمعت الشركات الناشئة في المملكة 1.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 33% عن العام السابق، وما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي تمويل رأس المال الاستثماري الذي تم جمعه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023، ووفقاً لمنصة بيانات رأس المال الاستثماري "ماغنيت" "Magnet" الواقع مقرها في دبي.

وفي يناير 2024، أعلنت مجلة فورتن أن "أمازون" و"مايكروسوفت" و"جوجل" قد افتتحت مقرات رئيسية لها في المملكة العربية السعودية. كما استحدثت المملكة خمس تأشيرات جديدة للمستثمرين ورواد الأعمال، وعملت أيضاً على توجيه مساعيها لتعزيز استثماراتها بشكل كبير، حيث بلغ إنفاق صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادي للمملكة) 31.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي حوالي ربع المبلغ الذي استثمرته صناديق الثروة السيادية في جميع أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، عززت الإمارات مكانتها كمركز تجاري عالمي إقليمي عقب تسجيلها رقماً قياسياً في التجارة الخارجية غير النفطية بقيمة 338 مليار دولار في النصف الأول من عام 2023، في الوقت الذي تحت فيه الخطى لعقد شراكات عالمية من خلال توقيع اتفاقيات للتبادل التجاري الحر (اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة) مع أبرز البلدان التي تشهد نمواً اقتصادياً مثل الهند وتركيا وإندونيسيا، سعياً لتوقيع 27 اتفاقية في المجمل.

تتعاون دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها بشكل وثيق على عدة جبهات، ومن الأمثلة على هذا التعاون اعتماد التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة مؤخراً، والتي ستسهل حركة المقيمين والسياح بين الدول الست الأعضاء، بالإضافة إلى تبني استراتيجية خليجية شاملة مخصصة لمكافحة تجارة المخدرات التي أصبحت تمثل عبئاً على منطقة الخليج والمجتمع العالمي على جميع المستويات.

كما وافق وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي على إطلاق المرحلة الأولى من مشروع ربط المخالفات المرورية إلكترونياً بين دول المجلس.

11 10

وفي ظل هذا التعاون الإقليمي التشغيلي، تشهد هذه الدول زيادة في المنافسة الاقتصادية الإيجابية والقوية، وينصب التركيز الرئيسي لكافة هذه الدول في المستقبل القريب على التنويع، الذي يمثل جانباً أساسياً في كافة الوثائق المتعلقة بالرؤى الوطنية لديها والتي تشير مجتمعةً إلى وجود اتجاه استراتيجي نحو تنويع جداول الأعمال الاقتصادية والجيوسياسية لتلك البلدان، وتجنب الاعتماد الكلي على النمو المدفوع بالنفط، مما سيؤثر على طبيعة نمو اقتصاداتها في عام 2024 والسنوات العديدة القادمة.¹²



¹⁰ دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد التأشيرة السياحية الموحدة وتطلق نظاماً إلكترونياً لربط المخالفات المرورية، "فاست كومباني ميدل إيست"، 2023.
¹¹ آل محمد: تعزيز دور التحكيم التجاري لجذب الاستثمارات التقنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، "صحيفة زاوية"، 2024.
¹² الرؤية السعودية 2030، رؤية الإمارات 2071، رؤية عمان 2040، رؤية قطر 2040، رؤية البحرين 2030، رؤية الكويت 2035.



ومن وجهة نظرنا، يتمثل الجزء الصعب بهذا السباق الإقليمي للتنويع، والدافع الأساسي لارتفاع وتيرة المنافسة بين دول المنطقة، في استهداف دول مجلس التعاون الخليجي لذات القطاعات تقريبًا في سعيها للتنويع (وهي البناء والسياحة والتمويل والإعلام والتكنولوجيا). وبسعي كل دولة إلى ترسيخ مكانتها سواء في أحد هذه المجالات المذكورة أعلاه، تظهر تنافسية إيجابية تدفع عجلتي الابتكار والتقدم، بيد أن المخاطر الرئيسية الكامنة في المنافسة الشرسة داخل المنطقة قد تؤول لتحقيق نتائج دون المستوى المطلوب بالنسبة لجميع البلدان. فعلى سبيل المثال، لا يُعقل أن تضم منطقة يقل عدد سكانها عن 40 مليون نسمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب ستة مراكز مالية دولية تتنافس فيما بينها لاستقطاب الشركات والمقرات والمواهب ذاتها.

لذا، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي إجراء تعديل كبير في سياساتها في ظل مساعيها الرامية إلى التنويع، وهو ما يتحقق من خلال تنويع خططها وتخصيصها وفقًا لاحتياجاتها وخططها المستقبلية. ويستلزم هذا التحول التخلي عن الاستراتيجيات السائدة متعددة القطاعات التي غالبًا ما تتبناها الجهات الاستشارية، سعيًا لتبني نهج أكثر استراتيجية ودقة بدلًا منها، على أن يشمل هذا النهج التحديد المدروس والحقيق لعروض القيمة الفريدة التي يمكن لكل من دول المجلس تقديمها. فمن الضروري أن تركز هذه الدول جهودها على تنمية قطاعين أو ثلاثة من القطاعات التي توفر لها ميزة تنافسية فريدة، مع تحديد هدف شامل يتمثل في تحقيق الريادة العالمية في القطاعات المختارة (بدلًا من مواصلة تنفيذ الخطط الحالية التي تهدف كما يتضح إلى تحقيق الريادة الإقليمية في 10 قطاعات أو أكثر لكل دولة). ويتطلب التقدم في هذا التحول النموذجي إجراء تقييم لنقاط القوة المتأصلة في كل دولة، وتخصيص الاستثمارات المستهدفة لدفع عجلة الابتكار، وإقامة شراكات تعاونية تساعد على تعزيز النمو المستدام.

يكنم الخطر الرئيسي في الاعتماد على إيرادات النفط لتوفير مصادر التمويل الرئيسية (على المدى القصير إلى المتوسط) لجميع استراتيجيات التنويع الاقتصادي هذه. وتمثل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مشاركة القوى العاملة، وزيادة تنويع الصادرات عوامل بالغة الأهمية للقطاع الخاص وتمكينه من تأدية دور فعال ورئيسي لدفع الاقتصاد وتعزيز مستوياته.

وتُعد قدرة دول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على التوازن بين المنافسة والتعاون أمرًا أساسيًا لضمان نجاحها وقدرتها على الصمود في المشهد الذي يزداد في الترابط والتنافسية. وكما استخلصنا من تجربة الاتحاد الأوروبي، يجب التركيز دومًا على المحافظة على هذا التوازن لضمان استمراريته، ولا يمكن اعتباره أمرًا مسلّمًا به بمجرد تحقيقه.

محركات النمو: التجارة والاستثمار

ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد انضمام السعودية والإمارات لعضوية مجموعة بريكس في 2023، مما سيفتح آفاقًا اقتصادية ويوفر فرصًا تجارية واستثمارية جديدة للدولتين الأكبر حجمًا في مجلس التعاون الخليجي، مع تسهيل وصولهما بشروط مواتية إلى سوق تضم حوالي 40% من سكان العالم، وامتلاكهما حصة تقارب 28% من الاقتصاد العالمي. ورغم أن ثمار هذا الانضمام ستجلى أكثر على المدى المتوسط والطويل، إلا أن المسار والمحور المتوازن باتا واضحا الآن.

وبعيداً عن التجارة، يتزايد تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على توسيع قاعدة أصولها الأجنبية وضمان تنوع استثماراتها بشكل كبير بين فئات الأصول المختلفة. واستنادًا إلى تقديرات البنك المركزي الخليجي، سيواصل إجمالي الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعه ليبلغ 4.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2024. وتجدر الإشارة أن حوالي 35% من استثمارات دول المجلس موزعة في الأسهم، و22% منها في الودائع المصرفية، و17% منها في الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، و7% منها في سندات الخزنة الأمريكية، و10% في السندات، والنسبة المتبقية البالغة 9% في مجموعة من الاستثمارات الأقل سيولة، بما في ذلك السندات غير الأمريكية وعمليات الدمج والاستحواذ وصناديق التحوط. وتتركز 65% من هذه الاستثمارات في أمريكا الشمالية وأوروبا، و20% منها في آسيا والمحيط الهادئ، و10% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، و5% في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.¹⁶

وقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في أغسطس 2022 أن دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط ستساهم بما يصل إلى 1.3 تريليون دولار من الإيرادات الإضافية على مدى السنوات الأربع القادمة. وأيًا كانت الحصيلة النهائية، فإن الطريق الوحيد الذي تسلكه دول مجلس التعاون هو - مرة أخرى - باتجاه القمة، خاصةً بعد أن أصبحت تمثل مجتمعةً عاصمةً عالمية لرأس المال.

تقع منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على مفترق طرق عالمي، ولذلك فإن بإمكانها الاستفادة من موقعها الجغرافي الطبيعي والاستراتيجي في دعم حركة السلع والخدمات بشكل كبير، مما يجعلها مركزًا مهمًا للتجارة العالمية، وقطاع الخدمات اللوجستية الذي بالرغم من تقدّمه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير.¹³



وقد تحولت المنطقة بمرور الوقت إلى نقطة محورية لممرات النقل الأوراسية الجديدة، التي توفر طرقًا تجارية بديلة وتكاليفات جيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية الرئيسية. ومن المتوقع أن يربط مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي دول المجلس بشبكة سكة حديدية متكاملة تمتد من دولة الكويت وحتى سلطنة عمان بطول إجمالي يبلغ 2,177 كم. وفي عام 2023، وقعت الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند، مذكرة تفاهم لتطوير الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.^{15 14}

ومع استمرار نمو الخدمات اللوجستية، فمن المتوقع أن يصبح هذا الممر بمثابة ركيزة أساسية للمشهد الاقتصادي الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس قدرة المنطقة على التكيف مع التوجهات العالمية والالتزام بالتنوع الاقتصادي والتكامل الإقليمي. وفي فبراير 2024، ستستضيف الإمارات المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية مما سيعزز مكانتها كمركز عالمي.

13 نطاق اللوجستيات في الشرق الأوسط يعتمد على «كثافة» سلسلة التوريد. "استراتيجي آند"، 2023.

14 قطار الخليج: عنوان مرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي وتعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وكالة الأنباء القطري، 2023.

15 مذكرة تفاهم لمشروع ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: البيت الأبيض، 2023.

16 زيادة إجمالي الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 4.4 تريليون دولار بحلول العام المقبل. ذا ناشونال نيوز ومعهد التمويل الدولي، 2023.

دفع عجلة التقدم التكنولوجي



ويتزايد التوجه في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني الحوسبة السحابية في المنطقة، إذ من المتوقع أن يؤدي تبني المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحوسبة السحابية إلى مضاعفة حجم السوق بحلول عام 2024، خاصة بعد تصريح 77% من مديري تقنية المعلومات في دولة الإمارات بأنهم يستثمرون في هذه التكنولوجيا المبتكرة. كما يشهد سوق الحوسبة السحابية في السعودية نموًا مطردًا، حيث من المتوقع أن يصل الإنفاق السنوي على خدمات الحوسبة السحابية العامة إلى 2.5 مليار دولار بحلول عام 2026.

وأصبحت الإمارات الأولى عالميًا في سرعات شبكة الجيل الخامس للربع الثاني من 2023، وذلك وفقًا لمؤشر "Speedtest Global Index" الخاص بشركة "Ookla" وفي الوقت ذاته، سجلت قطر أعلى متوسط سرعات تحميل البيانات عبر شبكات الجيل الخامس بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت هذه السرعة 312 ميجابايت في الثانية. وصنفت البحرين ضمن أفضل 20 دولة حول العالم في انتشار الألياف البصرية، حيث تقدم خدمات النطاق العريض الأكثر فعالية من حيث التكلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي.²²

من المنتظر أن يساهم الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بمبلغ 15.7 تريليون دولار بحلول عام 2030، حيث يُتوقع أن تعود نسبة 2%، أي ما يعادل 320 مليار دولار، من هذا المبلغ بالنفع على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن متوسط النمو السنوي لمساهمة الذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ستتراوح بين 20% و34% في الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2030.

وتستعد المملكة العربية السعودية في السنوات القادمة إلى تحقيق أكبر مساهمة فعلية في الناتج المحلي الإجمالي بفضل هذا التحول، حيث ستبلغ هذه المساهمة 135.2 مليار دولار بحلول عام 2030، في حين يُتوقع أن تحقق الإمارات أكبر أثر نسبي سيبلغ 14% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2030. وتشير التقديرات الإقليمية إلى إمكانية تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 9.9 دولار من النمو الاقتصادي مقابل كل دولار تستثمره في الذكاء الاصطناعي التوليدي، مما سيتيح لها فرصة تحقيق عائدات تبلغ 23.5 مليار دولار سنويًا بحلول 2030.^{17 18} وتتصدر دولة الإمارات السباق لتوظيف طول الذكاء الاصطناعي التوليدي في قطاعاتها، وقد أكّدت على ذلك من خلال إطلاق معهد الابتكار التكنولوجي لنموذج الذكاء الاصطناعي "فالكون" الذي سيعزز قدرات الذكاء الاصطناعي في المنطقة. ويشير المتخصصون في هذا المجال إلى أن الإمارات أصبحت قريبة بأن تصبح ثالث أهم دولة في مجال الذكاء الاصطناعي بعد الولايات المتحدة والصين^{20 21}



17 320 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030؟ التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط. "برايس ووترهاوس كوبرز"، 2018.

18 استراتيجي أند (شركة استشارات عالمية).

19 الشرق الأوسط الجديد: دليل الرؤساء التنفيذيين لجنبي 23.5 مليار دولار من الذكاء الاصطناعي التوليدي. "استراتيجي أند"، 2023.

20 معهد الإمارات للابتكار التكنولوجي يطلق نموذج "فالكون 40" بشكل مفتوح المصدر لغراض البحث والاستخدام التجاري. معهد الابتكار التكنولوجي، 2023.

21 جروس من تجربة الإمارات الناجحة. "ذي إيكونوميست"، 2023.

22 أسواق دول مجلس التعاون الخليجي هي الأفضل بين دول أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في تجربة شبكة الهاتف المحمول حسب معيار أوبن سيجنال. 2023

دول مجلس التعاون الخليجي: ريادة الاستدامة على الساحة العالمية

تعمل دولة الإمارات، وهي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن هدفها المتمثل في تحقيق الكربوني بالوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، على تمويل مشاريع الطاقة النظيفة بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، وذلك سعياً منها لخفض الاعتماد على الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء. وفي الوقت ذاته، خصصت السعودية 266 مليار دولار أمريكي لتنمية قطاع الطاقة النظيفة، بما يشمل شبكات النقل والتوزيع وإنتاج الهيدروجين،²⁴ كما رسمت أهدافاً طموحة للتصدي للتغير المناخي وخفض الانبعاثات الكربونية في محاولة منها لإصلاح اقتصادها وخفض اعتمادها على النفط.²⁵ وتركز المملكة، التي تخطط لتحقيق صافي انبعاثات كربوني صفري بحلول عام 2060، بشكل كبير على بناء سوقها المحلي للسيارات الكهربائية لدعم التحول نحو الطاقة النظيفة وتطوير قطاع التصنيع المحلي كجزء من استراتيجيتها لرؤية 2030.

ويتوقع البنك الدولي بلوغ إجمالي الناتج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050، ويرى أن تبني "نهج نمو أخضر" استراتيجي للتنويع الاقتصادي قد يرفع هذا الرقم إلى أكثر من 13 تريليون دولار.²⁶

حققت دول المجلس إنجازات كبيرة في مجال الاستدامة والطاقة المتجددة، لا سيما مع تبني تقنيات الطاقة الشمسية التي تستفيد من النجواء المشمسة التي تتسم بها المنطقة. وشهد العام 2023 لحظةً مفصليةً لمجلس التعاون الخليجي بعد النجاح العالمي الذي حققته دولة الإمارات باستضافتها للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف (كوب 28).



ووفقاً لنتائج تقرير أداء الاستدامة البيئية في الشرق الأوسط وأفريقيا، فقد احتلت الإمارات مكانةً رائدة في القطاعات المستدامة التي تشمل البنية التحتية ووسائل النقل المستدامة والنظم البيئية.²³ كما احتلت قطر، وهي واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، المرتبة الأولى في الاستثمارات الخضراء والابتكار والتكنولوجيا، وبالنسبة للسعودية التي تمتلك أكبر اقتصاد في العالم العربي، فقد تصدرت المراكز الخمس الأولى في خمسة من أصل ستة قطاعات أساسية حددها المؤشر.

فضلاً عن ذلك، تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي بكثافة في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، في محاولة للتنويع الاقتصادي بعيداً عن صادرات الهيدروكربونات.



²³ تقرير مؤشر الاستدامة البيئية في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2023، "أميليتي"، 2023.
²⁴ التصير المناخي واستجابة الدولة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023.
²⁵ السعودية تستثمر حوالي 266 مليار دولار للطاقة النظيفة - وزير الطاقة، رويترز، 2023.
²⁶ توقعات بنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.9% في عام 2022، البنك الدولي، 2022.

عناصر المفاجأة التي يحملها العام 2024 معه، وحاجة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى سياسة خارجية

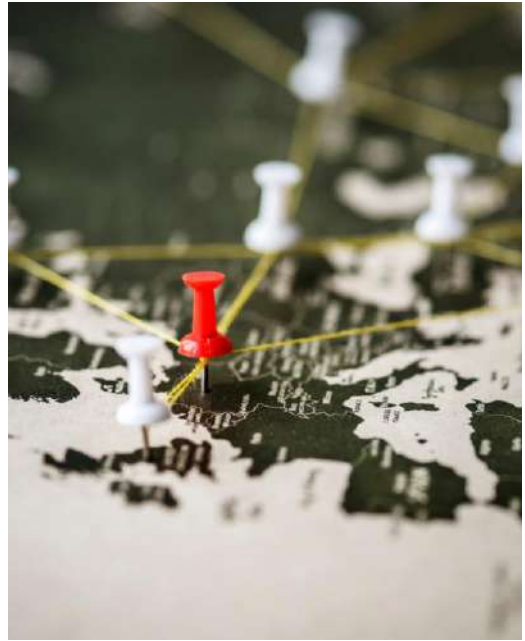
الاضطرابات الجيوسياسية وأثرها على تعطيل الأعمال والتجارة

شهدت المنطقة في الربع الرابع من 2023 اضطرابات جيوسياسية تمثلت باستهداف سفن شحن تجارية في البحر الأحمر، مما أثر إلى حد كبير على حركة التجارة البحرية. وقد دفع ذلك الناقلات البحرية الكبرى إلى إلغاء رحلاتها عبر البحر الأحمر وتحويلها إلى طرق أخرى أكثر أمانًا ولكنه أطول مسافة، وترتب على ذلك عدّة عواقب أهمها ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف الوقود، وانخفاض كفاءة الشحن فضلًا عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة بما في ذلك شحنات الحبوب الضرورية المستوردة من آسيا، والنفط المستورد من الشرق الأوسط.²⁷

ومن المرجح أن تزداد هذه الاضطرابات أكثر خلال عام 2024 نتيجة لاستمرار الصراعات الكبيرة في المنطقة وتوسعها. لذا، تتعاطم حاجة الشركات إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها للحد من اعتمادها على طريق أو مصدر واحد من خلال البحث عن موردين وطرق نقل بديلة، والتوسع حيثما أمكن، ودراسة إمكانية استخدام وسائل نقل بديلة مثل النقل الجوي أو البري. كما ينبغي تعزيز استراتيجيات إدارة المخزون لضمان القدرة على الصمود في ظل عمليات الشحن التي تستغرق وقتًا أطول من المعتاد، ما قد يعني زيادة المخزون الاحتياطي لتجنب النقص، دون إغفال الحاجة إلى وضع استراتيجيات بديلة للمواد القابلة للتلف، والشحنات والتي تتسم بحساسيتها تجاه الوقت، أو الشحنات ذات القيمة العالية.



يتزايد اقتناع رواد الأعمال بأهمية عدم تجاهل التعقيدات الجيوسياسية، فالأحداث العالمية بعيدة تمامًا عن العشوائية وهي مترابطة ومعقدة بشكل كبير، وغالبًا ما تتسبب بإضعاف المشهد الاقتصادي المستقبلي وجعله مجهولًا بشكل كبير.



من هنا، يترتب على الحكومات والشركات والمستثمرين الاستعداد لوقائع غير متوقعة في العام المقبل، فلا تعتبر التوقعات مضمونة حتى في أفضل الظروف، وهذه حتمًا ليست أفضل ظروف يشهدها العالم. لذا، نختتم توقعاتنا لعام 2024 ببعض من "عناصر المفاجأة". وتجدر الإشارة إلى أن هذه العناصر ليس تنبؤات، بل (حسب رؤيتنا) أحداث وسيناريوهات معقولة ويمكن وقوعها ومن المفيد دراستها والنظر في أبعادها، كما حدّدنا العديد من المخاطر التي لا تستحق إنبؤها اهتمامًا كبيرًا إنما من الضروري أن نبقها ضمن حساباتنا.

²⁷ أزمة البحر الأحمر: ما الذي يحدث وما تأثيره على التجارة العالمية؟ "ذا جارديان"، 2023.

استحداث لوائح تنظيمية تختص بالقطاع التكنولوجي

تقع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في صميم رؤية المملكة لعام 2030، وهي تهدف إلى دفع عجلة النمو والتنوع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطمح المملكة في إطار هذه الاستراتيجية إلى وضع اقتصادها بين أفضل 10 اقتصادات في مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030. وفي حين أن الاقتصاد السعودي يكتسب زخمًا سريعًا، فلا تزال دولة الإمارات تتبوأ طليعة مشهد النهضة الخليجي، فمكنتها الاستراتيجية باعتبارها مركزًا يربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا جعلت منها محورًا يستقطب المواهب العالمية، إذ إنها تحتل مركز الصدارة في سباق دول العالم العربي لاستقطاب المواهب واستبقائها. غير أن من المتوقع أن تصبح السعودية منافسًا قويًا لها بعد أن باشرت مساعيها الرامية لتنفيذ جدول أعمال التنوع لاقتصادها القائم على النفط.

لكن الجزء الأكثر إثارةً هنا، والذي يرفض الكثيرون رؤيته، هو كيف لقوة مثل السعودية ومركز عالمي مثل الإمارات أن تتعاونتا لتصبحا محركًا إقليميًا واحدًا. وبينما تشتد المنافسة التشغيلية بين دول مجلس التعاون، فإننا على موعد مع تشكل "كتلة" اقتصادية أكثر تكاملًا مما يتوقعه الكثيرون في السنوات المقبلة، على الأقل من وجهة نظر تجارية. فمثلًا، يمكن لشركة ناشئة في الأردن أو باكستان أن تتخذ من الإمارات مقرًا لها لتوسيع نطاق أعمالها وتطلق مشاريع مشتركة كبرى في السعودية. كما سيحجز الزوار القادمون من الخارج جولات إقليمية في دول المجلس المختلفة، فيما سيفتتح المستثمرون مكاتب وفروع في كل من الرياض ودبي وأبو ظبي وجدة لتخدم مختلف الأسواق الإقليمية والمحلية. وسيشهد العام المقبل تشكيل "كتل اقتصادية" عالمي جديد من خلال التعاونات القائمة والقادمة مع الهند والتي كان لها دور في تحقيق إنجازات ونجاحات منقطعة النظير.



تعود المبادرات حول صياغة اللوائح التنظيمية في مجال الذكاء الاصطناعي لما قبل عام 2023، إلا إنه يمكننا أن نجزم أن 2023 كان عامًا مفصليًا لما شهده من تحول تكنولوجي سريع وانتشار واسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ يُتوقع أن يحدث الذكاء الاصطناعي التوليدي ثورة تحويلية مشابهة لتلك التي أحدثها ظهور الإنترنت في العالم، وتشير التقديرات إلى أن إيرادات السوق من الذكاء الاصطناعي التوليدي ستبلغ 38.6 مليار دولار بحلول عام 2028، بعد أن سجلت 3.88 مليار دولار في عام 2023. ومع هذا الازدهار المتوقع، سيتعين على الشركات تسخير قدرات هذه التقنية الثورية والالتزام بالأنطر التي ستتظم هذا المجال بمرور الوقت. وقد برزت حوكمة الذكاء الاصطناعي في العديد من المبادرات العالمية من بينها قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، وإنشاء معهد سلامة الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة، والجهود التي تبذلها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين التي تعمل على تشكيل مجموعات عمل ولجان استشارية لسن المبادئ والمعايير والسياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وسيشهد العام المقبل إنفاذ أول قوانين شاملة للذكاء الاصطناعي وهو ما سيتزامن مع بذل جهود عالمية لوضع الشركات التقنية تحت المساءلة.²⁸



الإمارات والسعودية: مركزي النفوذ الاقتصادي في منطقة الخليج لعام 2024

في الوقت الذي ستشكل فيه دول مجلس التعاون الخليجي معًا مركزًا مثاليًا لاستقطاب الشركات في السنوات القادمة، يزداد يقيننا بالدور الكبير الذي ستلعبه كل من الدولتين الصلةتين في العام 2024، واللتين تتنافسان لتقديم أفضل الحوافز للشركات التي تبحث عن مكان تباشر فيه أعمالها أو توسيع آفاقها في قطاعات النمو الرئيسية.

²⁸ ما المستجدات المتعلقة باللوائح التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي في عام 2024؟ "إم أي تي" تكنولوجي ريفيو، 2024.

العلاقات مع الهند: ورقة رابحة

وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية، وتعزيز السياحة، ودمج سلاسل التوريد الإقليمية. وعلى غرار ذلك، فمن المحتمل أن يكون للنمو الاقتصادي في الهند تأثير إيجابي على دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يكون لتوسع الاقتصاد في الهند نتائج عديدة أهمها أن تصبح سوقًا مهمة للصادرات الخليجية، وجذب الاستثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف القطاعات، وازدياد الطلب على الطاقة نتيجة لارتفاع عدد السكان واستهلاكهم للطاقة. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة التنوع في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتوطيد العلاقات التجارية، وتعزيز التعاون في مجالات مثل السياحة والخدمات، والمساهمة في الازدهار الاقتصادي في منطقة الخليج وتعزيز علاقتها الاقتصادية مع الهند. غير أن تحقيق هذه الفوائد يحتاج إلى تركيز الجهود المبذولة على التخطيط الاستراتيجي وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى إطلاق سياسات لتسهيل التكامل الاقتصادي الوثيق بين الهند من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.

تبدأت الهند مكانتها كواحدة من أسرع الاقتصادات الرئيسية نموًا في السنة المالية 2022-2023 بنسبة 7.2% وذلك بعد تسجيلها ثاني أعلى معدل نمو بين دول مجموعة العشرين، وما يقرب ضعف متوسط ما سجلته اقتصادات الأسواق الناشئة. وجاءت هذه المرونة الاقتصادية مدعومةً بعوامل الطلب المحلي القوي، والاستثمار الكبير في البنية التحتية العامة، وتعزيز القطاع المالي.²⁹

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، انخرطت الهند بفعالية في بناء علاقات استراتيجية مع الإمارات العربية المتحدة التي يجمعها تاريخ طويل ومثمر من التعاون الاقتصادي. ساهمت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الهند والإمارات بفتح الباب أمام فرص كبيرة للدولتين، تمثلت في زيادة التجارة الثنائية بنسبة 16% لتصل إلى 85 مليار دولار في الفترة الممتدة بين أبريل 2022 ومارس 2023. في ديسمبر 2023، سددت الهند أول دفعة بعملة الروبية مقابل النفط الخام الذي تم شراؤه من الإمارات، مما يمكن أن يمثل دفعة استراتيجية لتعزيز العملة المحلية على مستوى العالم، وتناقش الهند الآن اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (CEPA) مع سلطنة عمان.

من شأن التعاون في مجال البنية التحتية والتنمية، ولا سيما في أفريقيا، أن يعيد تعريف العلاقة الاقتصادية الثنائية بين البلدان، ومن النمثلة البارزة على ذلك مبادرات التنمية في تنزانيا، التي أطلقتها مجموعة موانئ أبوظبي وشركة أداني للموانئ والمنطقة الاقتصادية الخاصة المحدودة، والبالغة قيمتها عدة مليارات من الدولارات.

ونظرًا للنمو المتوقع في اقتصاد الهند خلال السنة المالية 2023-2024، والذي يُقدَّر بحوالي 6.3%، يتعين على القادة أن يضعوا التعاون مع هذه الدولة ضمن اعتباراتهم خلال عام 2024، وخاصةً في سياق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسفر الاستفادة من أوجه التآزر المهمة إلى تحقيق مكاسب كبيرة لقادة الأعمال.

فقد سبق واستفادت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بشكل بالغ من الازدهار الذي حققه الاقتصاد في الصين، وذلك من خلال استغلال الفرص التجارية الهائلة،



29 الهند تحافظ على مرونة نموها في ظل التحديات العالمية. البنك الدولي، 2023.

فبالإضافة إلى التحديات والفرص والمخاطر الموضحة أعلاه، يمكن أن تظهر بعض المفاجآت المحتملة والتحديات غير المتوقعة التي يجب أن تكون الدول والشركات على أتم الاستعداد للتعامل معها، إذ يمكن أن تؤدي هذه العناصر إلى تعطيل الأعمال أو إتمام الفرص أو - في بعض الحالات - تغيير قواعد اللعبة، وتشمل:

تفشي الجائحة من جديد: على الرغم من انتشار اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، إلا أن إمكانية ظهور سلالات جديدة أو فيروسات أخرى يمكن أن تعطل الأنشطة الاقتصادية وسلاسل التوريد العالمية.



ندرة المياه والأمن الغذائي: تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بندرة المياه وجوانب الأمن الغذائي، لذا فقد تتأثر قطاعاتها الاقتصادية الحيوية سلبيًا بأي أحداث غير متوقعة من شأنها المساس بإمدادات المياه أو إنتاج الأغذية.



الصراعات الجيوسياسية: يمكن أن تتفاقم التوترات التي يشهدها الشرق الأوسط، وخصوصًا تلك التي تدور حول إيران، فتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويمكن أن تؤثر الصراعات الجيوسياسية غير المتوقعة على أسواق الطاقة والتجارة والاستثمارات، مما يستدعي وضع خطط للطوارئ.



التحولات التكنولوجية: يمكن للتطورات التكنولوجية السريعة، مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، أن تحدث تغييرات في أسواق العمل وتتطلب إعادة صقل مهارات القوى العاملة وتحقيق التكيف الاقتصادي. هذا إلى جانب تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية الكبرى واستمرارها، فمع التحول الرقمي المتنامي لاقتصادات البلدان، باتت تهديدات الأمن السيبراني تشكل خطرًا على البنية التحتية الحيوية والأنشطة الاقتصادية.



2024 - أهمية التفكير في خمس خطوات للمستقبل

ينبغي للمؤسسات الاستثمار في بناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات (مثل إدارة الرفع المالي) وتنويع حالات التعرض للمخاطر (مثل الأسواق، وسلسلة التوريد).



وسيحظى التخطيط للسيناريوهات بأهمية أكبر في تخصيص رأس المال ووضع الاستراتيجية، حتى يتسنى للمؤسسات إدراك الاحتمالات المتعلقة بتعرضها للمخاطر وبالتالي الاستعداد لها بشكل أفضل، كما يجب الاستعداد لسنة أخرى مليئة بالاضطرابات التي قد تؤثر على الاقتصاد ومسار الأعمال.

السئلة البسيطة في مجال الأعمال هي السئلة التي تحتمل إجابتين، إما نعم أو لا. لكن هذا الاعتقاد هو في الحقيقة فخ يقع الكثيرون فيه، لأن الإجابة على أي سؤال تتألف في الواقع من سلسلة خطوات موزعة بالتسلسل المناسب. وغالباً ما يتسبب "الضراء" بزيادة الأمور سوءاً من خلال الالتزام بالإجابة إما بنعم أو لا، كما لو كان لكل أمر الحثيات ذاتها.

وفي ختام حديثنا عن "عناصر المفاجأة"، نؤكد على أهمية أن تكون الشركات والمستثمرين والحكومات قادرة على التكيف والاستجابة بسرعة لهذه التغييرات - من خلال التفكير في الخطوات الخمس القادمة، والتي تحقق أفضل توازن بين الاستراتيجية المدروسة والتدابير السريعة. ويمكن للمؤسسات التفكير بما هو أبعد من الخطوات الخمس المقبلة في اجتماع سنوي يتم عقده خارج موقع العمل أو عند تحليل عملية استحواذ محتملة، ولكن يجب التنبيه إلى أن التفكير في عدد كبير من الخطوات المقبلة يمكن أن يفضي إلى "شلل تحليلي" والذي يقصد به العجز عن اتخاذ القرار. لذا، يعدّ التفكير في خمس خطوات فقط كافيًا لتوقع النتائج المستقبلية ورؤية التقدم المحرز ومعوقاته.³⁰

ومع التقدم بخطوات صحيحة، ستمثل المرونة والقدرة على التكيف العوامل الرئيسية لتحقيق الميزة التنافسية في البيئة المضطربة التي تسود منطقتنا اليوم. وتظهر أهمية إدارة المخاطر المحيطة بالأعمال بطريقة واعية ومدروسة، انطلاقاً من عدم قدرة الشركات على البقاء متأهبة وممارسة أعمالها بفعالية وهي في خوف دائم من التعرض للضغوطات أو المشاكل، وفي الوقت ذاته، ليس من المنطقي أن تتخذ قراراً بنجاهل هذه المخاطر: فكما قال أندي جروف "وحده المرتاب ينجو".

³⁰ حركات الخمسة التالية: إتقان فن استراتيجية الأعمال، باتريك بيت ديفيد.

آفاق دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية لعام 2024

602 Pinnacle Building, Sheikh Zayed Road Al
Barsha 1, Dubai, United Arab Emirates

+971 (0)4 399 6555

www.iag.sg
info@iag.sg